

الدولة وتحديات السياسة النقدية في العراق

أ. د. عمار حمد خلف

نائب المحافظ / البنك المركزي العراقي

يهدف

البحث إلى تحليل حجم وطبيعة الدولة في الاقتصاد العراقي، وتأثيرها في فاعلية السياسة النقدية، في ظل الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، والاعتماد الواسع على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق العام، إذ تم الاعتماد على حجم الدولة في القطاع المصرفي لتوفر البيانات، وعدم توفرها عن باقي القطاعات الاقتصادية. وبسبب حجم الدولة فإن السياسة النقدية لم تستطع استخدام أدواتها التقليدية لتحقيق هدفها النهائي، وهو ضبط معدلات التضخم عند المستوى المستهدف، ولكن تم استخدام سعر الصرف كمثبت اسمي للتضخم، وهي أداة غير تقليدية تتأثرة الاستخدام في الاقتصادات المدولرة، ولكن بعد سياسة التخلي عن الدولة، وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية التي اتبعها البنك المركزي العراقي، وتوفير الدعم الحكومي لها منذ عام 2023 التي نتج عنها انخفاض مستوى الدولة، فزادت فاعلية السياسة النقدية باستخدام أدواتها التقليدية، وهي سياسة عمليات السوق المفتوحة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الدولة، التضخم، سعر الصرف.

This

paper aims to analyze the volume and nature of dollarization in the Iraqi economy and its impact on the effectiveness of the monetary policy in light of the structural imbalances in the Iraqi economy as well as the extensive dependence on oil revenues to finance the public expenditures. The amount of dollarization in the banking sector was adopted due to the data availability and the same is not available in the other economic sectors. Because of the dollarization amount, the monetary policy could not apply its conventional instruments in order to achieve the final goal, which is controlling the inflation rate upon its desired level. However, the exchange rate was used as a nominal anchor for the inflation, which is an unconventional instrument widely used in the dollarized economies. Meanwhile, in the aftermath the de-dollarization policy and enhancement of the trust in the Iraqi currency has been adopted by the Central Bank of Iraq with the government support since 2023, which has led to decrease dollarization, the monetary policy effectiveness increased via applying one of its conventional instruments, which is the open market operation.

Keywords: Monetary policy, dollarization, inflation, exchange rate.

القبول

2025/1/20

الرجاع

2025/1/15

الاستلام

2025/1/3

المقدمة

خلال العقود الثلاثة الماضية تجذرت ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي، وتوسع استخدام العملة الأجنبية في المعاملات اليومية المختلفة في العراق، وباتت تأخذ العملة الأجنبية وظائف العملة الوطنية نفسها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة وأداة لإبراء الذمم، وأصبح ذلك التعامل يمثل حالة طبيعية للعديد من الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، وكذلك الحال للعقود الحكومية الداخلية مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، بجانب دولة القطاع المصرفي من حيث قبول الودائع، ومنح القروض بعملة الدولار.

هذا الموضوع شكل تحديًا كبيرًا أمام السلطة النقدية في استخدام أدواتها، وتحقيق أهدافها، التي أبرزها هو استقرار المستوى العام للأسعار (معدل تضخم منخفض)، إذ إن السلطة النقدية التي كانت وما تزال مضطرة إلى تغذية السوق العراقية بالعملة الأجنبية لتحقيق استقرار سعر الصرف في السوق بوصفه مثبّتًا اسميًا للتضخم، وقد طفت إلى السطح خطورة ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي حينما تم تغيير سعر الصرف الرسمي مرتين خلال السنوات القليلة الماضية؛ التغيير الأول نهاية عام 2020، والثاني في بداية عام 2023، مما تسبب بزيادة الطلب على العملة الأجنبية لتجنب تقلبات قيمة النقود جراء احتمالية تغيير الرسمي لسعر الصرف مرة أخرى.

أولاً: إشكالية البحث

تُشكّل ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي تحديًا كبيرًا للسلطة النقدية، إذ تُضعف قدرتها على استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية لتحقيق أهدافها المرسومة في قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، ويتمثل هذا التحدي في التأثير السلبي للدولرة في فعالية الأدوات النقدية في ضبط التضخم، واستقرار الأسعار، نتيجة الاعتماد الكبير على العملة الأجنبية في المعاملات المالية والمصرفية المحلية.

ثانيًا: أهمية البحث

تكتسب أهمية هذا البحث من وصفه إسهامًا علميًا مهمًا في فهم أحد أبرز التحديات، التي تواجه السياسة النقدية في العراق، وهو ظاهرة الدولرة، ويمثل البحث أداة لتشخيص تأثير الدولرة على الاقتصاد العراقي، وتحليل مدى تأثيرها في كفاءة الأدوات التقليدية للسياسة النقدية. كما

يعرض الجهود التي بذلها البنك المركزي العراقي بالتعاون مع الحكومة لتقليل الاعتماد على الدولار، بما يعزز من فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها الاقتصادية.

ثالثاً: أهداف البحث

1. تحليل حجم ظاهرة الدولة في الاقتصاد العراقي وفهم طبيعتها.
2. دراسة تأثير الدولة في فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية للبنك المركزي العراقي.
3. تسليط الضوء على جهود البنك المركزي العراقي بالتنسيق مع الحكومة في تقليل ظاهرة الدولة، وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية.

رابعاً: فرضية البحث

يسهم الحد من ظاهرة الدولة في تعزيز فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية، التي يستخدمها البنك المركزي العراقي لتحقيق أهدافه.

خامساً: منهجية البحث

اعتمد البحث الأسلوب الوصفي في عرض الموضوع واختبار فرضيته.

1. مفهوم الدولة **Concept of Dollarization**: تعرف ظاهرة الدولة بأنها الحالة التي تقوم فيها العملة الأجنبية (لا سيما الدولار الأمريكي) بأداء وظائف العملة المحلية نفسها داخل الاقتصاد الوطني، وهي وسيط للتبادل، ووحدة للقياس ومخزن للقيمة، وإبراء الذمم، أو هي الحالة التي يتم فيها استخدام العملات الأجنبية بجانب العملة الوطنية في أداء وظائف النقود محلياً.

كما تشير ظاهرة الدولة إلى امتلاك المواطنين لأصول ومطلوبات بالعملة الأجنبية بضمنها ودائع مصرفية، وقروض، وأوراق مالية (Ize and Levy Yeyati, 2003). من التعريف المذكور آنفاً، تظهر ثلاثة أنواع للدولة وهي؛ دولة المدفوعات payment dollarization، التي تمثل استخدام المواطنين للعملة الأجنبية في تسوية المبادلات اليومية بجانب العملة الوطنية، وأحياناً يطلق عليه استبدال العملة currency substitution، والدولة المالية financial dollarization التي تمثل قيام المواطنين بامتلاك أصول أو مطلوبات مالية بالعملة الأجنبية داخل النظام المالي المحلي مثل الودائع أو القروض أو الأوراق المالية

المختلفة بالعملة الأجنبية، التي تسمى استبدال الأصول asset substitution، والدولة الحقيقية real dollarization التي تعكس تحديد الأجور وأسعار السلع والخدمات محليًا بالعملة الأجنبية.

أ. دوافع الدولة **Motivations for Dollarization**: يوجد العديد من الحوافز التي تشجع

المواطنين على الاحتفاظ بأصول نقدية ومالية بالعملة الأجنبية منها: (Tomas p 615)

- تجنب الانخفاض السريع أو غير المتوقع للعملة الوطنية، سواء بقرار من السلطة النقدية أو بفعل عوامل السوق، التي تعمل زيادة الهامش بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في المتداول في الأسواق المحلية.
- رغبة المواطنين بتنويع المحفظة الاستثمارية أو محفظة الأصول من خلال الاحتفاظ بأصول مقومة بعملات مختلفة.
- التخوف من مصادرة الأصول بالعملة المحلية.
- توفر الأصول بالعملة الأجنبية نوع من الطمأنينة لحاملها.
- يساعد على زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد المدولر، لا سيما للمدخرات المحلية في الخارج، طالما توجد فرصة لتوظيف تلك المدخرات في الداخل.
- يساعد على زيادة الوساطة المالية بعملة الدولار حينما تكون هناك رغبة قليلة للاستثمار في الأصول بالعملة الوطنية.
- استخدام العملة الأجنبية بدلًا عن العملة المحلية يشجع التجارة الخارجية قليلة المخاطر، طالما تم التحوط من أي تقلبات في سعر الصرف للعملة الوطنية.

ب. أنواع الدولة **Types of Dollarization**: يوجد نوعان من الدولة، الأول هو الدولة الكاملة

full dollarization، والثاني الدولة الجزئية partial dollarization. إذ يعكس النوع الأول من ظاهرة الدولة قيام الدولة بحكم القانون de jure باستبدال العملة الوطنية بعملة بلد آخر في المعاملات جميعًا، وأهم الأسباب للتحويل الكامل نحو استخدام عملة بلد آخر محليًا هو لتجنب الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية، وسعر صرفها، وتقليل علاوة المخاطر في حالة الاقتراض الخارجي، ولجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة ثقتهم في الاقتصاد المحلي

المدولر، وتقليل هامش الفائدة بين الاقتراض المحلي والخارجي وتكاليف أقل على المالية العامة، فضلاً عن مزيد من الاستثمارات والنمو (انرو بيرغ وادواردو بورينزتين، 2000، ص 1). أما النوع الثاني من ظاهرة الدولار الجزئية، التي تعكس استخدام العملة الأجنبية بجانب العملة الوطنية في أداء وظائف النقود، وهذا يكون غير رسمي، ولكنه مطبق بحكم الواقع de facto في الاقتصاد المحلي.

ج. **التخلي عن الدولار De-Dollarization**: انطلاقاً من مبدأ بأن العملة الوطنية تمثل رمزاً من رموز السيادة لأي بلد، فضلاً عن الرغبة الشديدة للسلطات النقدية في تعزيز قدراتها، وتحقيق أهدافها، وضمان الانتقال السريع لإشارات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، فقد بادرت العديد من الدول إلى اتباع سياسات واضحة في مسيرة التخلي عن ظاهرة الدولار في الاقتصاد المحلي، ومن أهم الأسباب التي دفعت الدول بالتخلي عن ظاهرة الدولار هي (Tomas p. 616):

- إن النظام المالي المدولر أكثر عرضة لمخاطر السيولة الناتجة عن عدم اتساق آجال العملات المحلية والأجنبية، لا سيما في أوقات انخفاض قيمة العملة الوطنية، فضلاً عن طبيعة الودائع والقروض وحسب العملات.
- صعوبة تنفيذ السياسة النقدية، لأنه من الصعب تقدير المجملات النقدية بشكل دقيق لوجود عملة أجنبية داخل الاقتصاد، وبحجم كبير تؤدي وظائف العملة الوطنية نفسها.
- إن زيادة الطلب على العملة الأجنبية داخل الاقتصاد المدولر لأي سبب كان يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، وارتفاع الأسعار والأجور.
- الدولار تجعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة لتدفقات رأس المال الأجنبي، ومن الممكن أن يكون لعكس اتجاه هذه التدفقات تأثير كبير في الاقتصاد المحلي.
- إن زيادة مستوى الدولار في الاقتصاد المحلي يفقد السلطة النقدية من حق الاستعادة من رسوم سك العملة (seigniorage).
- النظام المالي في الاقتصاد المدولر يكون أمام مخاطر كبيرة في حالة تغيرات قيمة العملة المحلية، لا سيما في حالة انخفاضها.

- إن دفع الأجور بالعملة الأجنبية في الاقتصاد المدولر، واستخدام تخفيض قيمة العملة كأداة لاستعادة القدرة التنافسية سيفقد فاعليته، وهو ما قد يعني فقدان أداة لإدارة الاقتصاد الكلي، أو يتطلب تخفيض قيمة العملة (والتضخم) بشكل أكبر لتحقيق النتيجة المرجوة.
- يتحمل الجمهور في الاقتصاد المدولر تكاليف إضافية في إنجاز المعاملات اليومية، إذ يتم تحميل الأسعار علاوة تحفظ أو تحوط لتقلبات سعر الصرف مما يجعل الأسعار أعلى مما هي عليه.

- احتمالية كبيرة تعرض القطاع المصرفي لمخاطر نظامية حينما يزداد الطلب على الودائع بالعملة الأجنبية، وعدم قدرة المصارف على تلبية ذلك الطلب، وحتى البنك المركزي قد لا يستطيع مساعدة المصارف المحلية في هذه الحالة، لذا تزداد حالة عدم الثقة في القطاع المصرفي، وتعرضه لحالة من الذعر المصرفي بسبب الودائع الدولارية.

د. منهج التخلي عن الدولار Approach of De-Dollarization: يوجد منهجان رئيسان

في التخلي عن الدولة، الأول العلاج بالصدمة، ويتمثل في قيام الحكومة باتخاذ قرار بتحويل الأسعار والأجور والودائع والقروض والعقود من الدولار إلى العملة المحلية (انموذج الأرجنتين)، والمنهج الثاني (التدريجي) يتمثل بالتخلي التدريجي عن الدولة (تجربة دول أمريكا اللاتينية) من خلال بعض الإجراءات، ومنها:

- يسمح للمصارف بقبول الودائع بالعملات الأجنبية بشرط عدم دفع أي فائدة على الودائع بالعملات الأجنبية، وعلى أن يتم تسليمها بالعملة نفسها التي جرى استلامها.
- إيقاف منح التسهيلات الائتمانية النقدية بالعملات الأجنبية، وتستثنى من ذلك التسهيلات النقدية الممنوحة للمصدرين الذين لديهم إيرادات كافية بالعملة الأجنبية يستخدم فقط لأغراض التحويل الخارجي.
- حظر عقد أي عقود بغير العملة الوطنية، مع استمرار العقود الحالية لحين انتهاء أجلها.
- زيادة نسب الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملات الأجنبية.
- تطوير أدوات ادخارية محلية بالعملة الوطنية تعمل كمخزن للقيمة وأداة للاستثمار.
- الإلحاح على تحديد الأسعار والأجور بالعملة الوطنية.

- استهداف التضخم بدون جعل سعر الصرف مثبتاً اسمياً له، وعن طريق تفعيل أدوات السياسة النقدية الأخرى.

2. الدولة في الاقتصاد العراقي Dollarization in Iraqi Economy: يعود تاريخ الدولة

في الاقتصاد العراقي إلى فترة التسعينيات من القرن الماضي⁽¹⁾ الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في معدلات التضخم، واستبدال شكل العملة المحلية بحكم الواقع أولاً، ومن ثم بحكم القانون من الطبعة الأصلية (التي كانت تسمى بالسويسرية) إلى طبعة محلية قابلة للتزوير، فضلاً عن توسع نشاط القطاع الخاص، الذي كان بحاجة إلى العملة الأجنبية لاستيراد بعض السلع الأساس في ظل وجود حصار اقتصادي، وعدم قدرة الحكومة على تصدير النفط الخام، وتجميد أرصدها في الخارج، إذ إن أول عملية دولار رسمية في العراق تعود لعام 1992 عند صدور أمر ديوان الرئاسة المبلغ إلى البنك المركزي العراقي بالكتاب المرقم (ص/16/18893) في 13/8/1992⁽²⁾ والمتضمن الآتي:

- توقف الجهات الأمنية عن ملاحقة المتعاملين بالنقد الأجنبي في العراق.
- قيام البنك المركزي بإيقاف إجراءاته القانونية الخاصة بتداول المواطنين للعملات الأجنبية، فضلاً عن سماح البنك المركزي العراقي للمصارف بقبول الودائع بالعملة الأجنبية⁽³⁾.

تزايدت ظاهرة الدولة الرسمية بعد عام 2003 حينما تم دفع منح الطوارئ للموظفين بعملة الدولار، وتزايد اعتماد العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي) في المعاملات التجارية والمالية اليومية في ظل الانفتاح الاقتصادي، وتزايد أعداد المسافرين العراقيين للخارج، وإغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، ومن أهم السلع التي تم تسعيرها بعملة الدولار هي فواتير الهاتف النقال، وأسعار السيارات، وأسعار الأجهزة الكهربائية والإلكترونية المستوردة، وبعض العقارات وغيرها، فضلاً عن قبول الودائع ومنح الائتمان بعملة الدولار من المصارف، كما إن البنك المركزي العراقي لم يمنع استمرار المصارف من قبول الودائع بعملة الدولار، الذي كان وما زال مستمراً باستقطاع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بالعملات الأجنبية لغاية الآن.

في ظل عدم توفر البيانات والمعلومات الكافية عن حجم الدولار في القطاع الحقيقي، وصعوبة حصر أعداد السلع والخدمات المسعرة بالعملة الأجنبية، ولكنها أقل بكثير من عدد السلع المسعرة بالدينار، فإن الأمر أسهل بكثير في تقدير حجم الدولار في القطاع المصرفي بالاعتماد على مؤشرين أساسيين، هما حجم الودائع بعملة الدولار إلى إجمالي الودائع، وحجم القروض بعملة الدولار إلى إجمالي القروض الممنوحة، وكما موضحة بالجدول رقم (1).

الجدول (1) الائتمان والودائع بالعملة الأجنبية للقطاع المصرفي العراقي للمدة 2021-حزيران 2024 (مليون دينار، نسبة مئوية).

السنة	الائتمان النقدي بالعملة الأجنبية	الودائع بالعملة الأجنبية	إجمالي الودائع	إجمالي الائتمان	نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع	نسبة الائتمان بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الائتمان
2021	7,865,234	22,740,366	96,071,378	52,971,508	0.24	0.15
2022	8,639,452	45,975,763	129,083,322	60,576,014	0.36	0.14
2023	5,531,045	32,720,878	133,498,628	69,252,894	0.25	0.08
حزيران 2024	8,354,843	31,223,087	129,912,430	72,088,399	0.24	0.12

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على ما يلي البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية لسنوات متعددة.

إذ يلحظ من الجدول رقم (1) بأن حجم الودائع بالعملة الأجنبية شهد تراجعاً ملحوظاً في عام 2024 بالمقارنة بالعام 2022، وكذلك الحال بالنسبة للائتمان بالعملة الأجنبية الذي انخفض هو الآخر في عام 2023 بشكل ملحوظ مقارنة بالعام 2022 على الرغم من زيادته في عام 2024 نتيجة لزيادة الائتمان الممنوح عن طريق المصرف العراقي للتجارة⁽⁴⁾، كما يلحظ انخفاض نسبة الدائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع (بالدينار والدولار) إلى 24%، كما في حزيران 2024 بعدما كانت 36% عام 2022، وكذلك الحال بالنسبة للائتمان بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الائتمان (بالدولار والدينار) انخفضت من 14% عام 2022 إلى 8% عام 2023 ولكنها زادت إلى 12% في شهر حزيران 2024 بسبب زيادة الائتمان بالعملات الأجنبية من المصرف

العراقي للتجارة⁽⁵⁾، وفي حالة جمع النسبتين تشير إلى أن الاقتصاد العراقي مدولر لا سيما في القطاع المصرفي، فمن الصعوبة بمكان احتساب حجم الدولة في القطاع الحقيقي لعدم توفر البيانات عنه، إذ أشار عدد من الدراسات بأن الاقتصاد يعد مدولراً إذا تجاوزت نسبة الدولة (الودائع بالعملة الأجنبية/ إجمالي الودائع) عن 30%⁽⁶⁾.

إن وجود هذا الحجم من الدولة في القطاع المصرفي، وكذلك الحال في القطاع الحقيقي خلق ضغوطاً كبيرة على السلطة النقدية، التي باتت ملزمة بتوفير العملة الأجنبية لتلبية المعاملات المحلية، لا سيما في ظل القيود الخارجية على توفير الكميات الكافية من الدولار النقدي في الأسواق المحلية العراقية، لا سيما أن البنك المركزي العراقي هو المصدر الرئيس في توفير العملة الأجنبية (الدولار) في الأسواق المحلية، سواء عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية، التي توفر الدولار بالسعر الرسمي للمسافرين، أو من خلال تلبية طلبات زبائن المصارف الذين يحصلون على حوالات خارجية بعملة الدولار، في ظل انحصار مصادر العملة الأجنبية في الداخل مثل التصدير لسلع غير النفط الخام أو السياحة.

من الجدير بالذكر، أن توسع حجم دولة الاقتصاد يفرض نوعين من التحديات أو المخاطر على الاستقرار المالي، وهما:

1. **مخاطر السيولة:** في حال عدم وجود ظاهرة الدولة؛ فلا يوجد هذا النوع من المخاطر بسبب وظيفة الملجأ الأخير للإقراض للبنك المركزي، ولكن تزداد مخاطر السيولة في حالة عدم توفر الاحتياطيات الأجنبية الكافية لتلبية الطلب المتزايد على العملة الأجنبية في الاقتصاد المحلي، إذ تشير البيانات إلى هذا النوع من التحدي والخطر الذي كاد أن يتعرض له البنك المركزي العراقي نتيجة لانخفاض الحاد في حجم السيولة بعملة الدولار الموجودة في خزائنه في عام 2024، التي تستخدم لتلبية الطلب المحلي على عملة الدولار لغرضين الأول؛ تلبية سحبات المصارف لودائعها بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، والثاني؛ تلبية المبيعات النقدية اليومية لنافذة بيع العملة الأجنبية لتلبية طلب المواطنين المسافرين لعملة الدولار، إذ انخفض النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي العراقي من (2، 719) مليار دينار عام 2022 إلى (323) مليار دينار عام 2023⁽⁷⁾، نتيجة للسحوبات الكبيرة للودائع بالعملة الأجنبية من المصارف، فضلاً عن زيادة حجم المبيعات النقدية للدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية لضمان

استقرار أسعار الصرف في الأسواق المحلية التي شهدت ارتفاعاً بالمقارنة بسعر الصرف الرسمي.

2. **مخاطر الملاءة:** أي انخفاض في أسعار الصرف يؤثر في الملاءة المالية للمؤسسات المالية، وكذلك الحال بالنسبة لزيائهم، وهكذا حالة حدثت في الاقتصاد العراقي بعد رفع قيمة الدينار العراقي إثر تغير سعر الصرف الرسمي من (1450) ديناراً لكل دولار إلى (1300) دينار لكل دولار في شباط 2023، إذ أدت هذه الحالة إلى انخفاض في قيمة الأصول بالعملة الأجنبية بمقدار التغير المذكور آنفاً.

3. طبيعة السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي

يتمثل إطار عمل السياسة النقدية وفق المخطط الآتي:

الأهداف النهائية	الأهداف الوسيطة	الأهداف التشغيلية	أدوات السياسة النقدية
التضخم	المجملات النقدية	احتياطات المصارف	عمليات السوق المفتوح
الإنتاج	أسعار الفائدة	الأساس النقدي	سياسة إعادة الخصم
البطالة	سعر الصرف		الاحتياطي القانوني
			التدخل المباشر في سوق الصرف الأجنبي

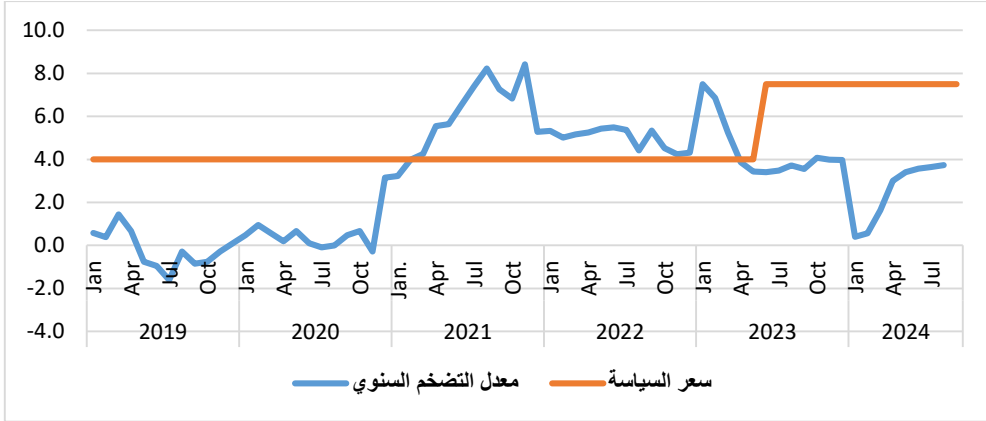
إن ضعف العمق المالي في الاقتصادات النامية يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية عن طريق استخدام الأدوات التقليدية، مثل عمليات السوق المفتوح، وسياسة إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني؛ لأن تأثيرها سيكون محدوداً جداً على الأهداف التشغيلية، التي تحدد بعوامل قد تكون في الغالب خارج سيطرة السلطة النقدية (الهيمنة المالية وطبيعة تمويل الموازنة العامة للدولة)، أو سلوك المصارف بشأن استخدام السيولة والأموال المعدة للإقراض لديها بجانب التسرب النقدي الكبير للعملة المصدرة، التي تكون خارج الجهاز المصرفي، فضلاً عن ذلك، إن الاقتصاد المدولر تزداد القيود على فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية في ظل وجود نسبة من الودائع أو القروض بالعملة الأجنبية، في حين أن أدوات السياسة النقدية التقليدية تكون مصممة في الغالب للتعامل مع ذلك الجزء من الأساس النقدي أو عرض النقد بالعملة المحلية.

في الاقتصاد المدولر يوجد نوعان من الطلب على العملة الأجنبية، الأول يستخدم العملة الأجنبية بديلاً للعملة المحلية كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة money substitute، في حين أن النوع الآخر يعد العملة الأجنبية أحد الأصول المالية financial assets التي تعمل كمخزن للقيمة، كما إن النوع الأخير يعد العملة الأجنبية أصلاً من الأصول المالية يتم الاحتفاظ بها لحماية الدخل والثروة من التآكل وانخفاض القيمة، وهو لا يؤثر كثيراً في فاعلية السياسة النقدية. في حين أن النوع الأول من الدولة يعد بديلاً للعملة المحلية، كما إن عملية تضمينه في الأساس النقدي أو المجملات النقدية monetary aggregates أمر غاية في الأهمية لتحديد فاعلية السياسة النقدية، كما أشارت بعض الدراسات⁽⁸⁾؛ لذا تلجأ الدول ذات الاقتصاد المدولر إلى التدخل المباشر في سوق الصرف الأجنبي للمحافظة على استقرار أسعار الصرف، والمحافظة على كمية العملة المحلية الواجب التضحية بها للحصول على عملة واحدة من العملة الأجنبية لكي لا يزداد الأساس النقدي بشكل كبير نتيجة لتغير أسعار الصرف، أي أن سعر الصرف في هذه الحالة يعد مثبتاً اسمياً nominal anchor للتضخم، كما إن صناع السياسة النقدية في الاقتصادات المدولرة عادة يخشون من التعويم أو التقلبات الحادة في أسعار الصرف؛ لأن ذلك يفقدهم السيطرة على التضخم ضمن المستهدفات المطلوبة والمعيارية، فضلاً عن تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأساس النقدي وعرض النقد، مما يجعل الأخير متغيراً داخلياً، بعبارة أخرى، فإن السلطة النقدية تتدخل في سوق الصرف الأجنبي لاستهداف التضخم عن طريق استقرار أسعار الصرف.

علماً أن استمرار السلطة النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لضمان استقرار سعر الصرف بوصفه مثبتاً اسمياً لمعدل التضخم يخلق تحدياً بارزاً أمامها يتمثل بتوفيره أمناً ضمنيّاً ضد مخاطر سعر الصرف، وفي الوقت ذاته يزيد من هشاشة النظام المالي في ظل حدوث تقلبات غير مرغوبة في أسعار الصرف، فضلاً عن ذلك، فإن الاعتماد الشديد على التدخل في سوق الصرف الأجنبي يفقد السياسة النقدية تأثيرها وفعاليتها، ويصبح عرض النقد متغيراً داخلياً⁽⁹⁾، ويضعف السيطرة عليه من السلطة النقدية، وفي هذا المجال فإنه يمكن القول إن التغيرات في سعر الصرف تؤثر في حجم أو قيمة عرض النقد في الاقتصاد المدولر لوجود حجم كبير من مكونات عرض النقد بالعملة الأجنبية، أو أن البنك المركزي يحتاج إلى كميات أكبر أو أقل من العملة المحلية لمبادلتها بالكمية ذاتها من العملة الأجنبية قبل تغير سعر الصرف.

إن انخفاض العمق المصرفي بالعراق بالمقارنة بدول المنطقة، الذي بلغ نحو 12% عام 2023⁽¹⁰⁾ وقبول العملات الأجنبية من المصارف بصورة ودائع على اختلاف أنواعها ومنحها للائتمان بالعملية الأجنبية ذاتها بجانب تسعير عدد من السلع والخدمات بالعملية الأجنبية، فضلاً عن الاعتماد الكبير على الإيرادات الدولارية (إيرادات النفط) لتمويل عجز الموازنة بالدينار العراقي، وتلبية الطلب المحلي عن طريق الواردات يجعل موضوع الدولار والطلب على العملة الأجنبية مهماً في معادلة صياغة السياسة النقدية في العراق؛ لذلك بات الاعتماد كبيراً جداً على استقرار سعر الصرف كمثبت اسمي للتضخم عن طريق قيام السلطة النقدية بتعقيم السيولة المحلية بالتدخل المباشر ببيع وشراء العملات الأجنبية.

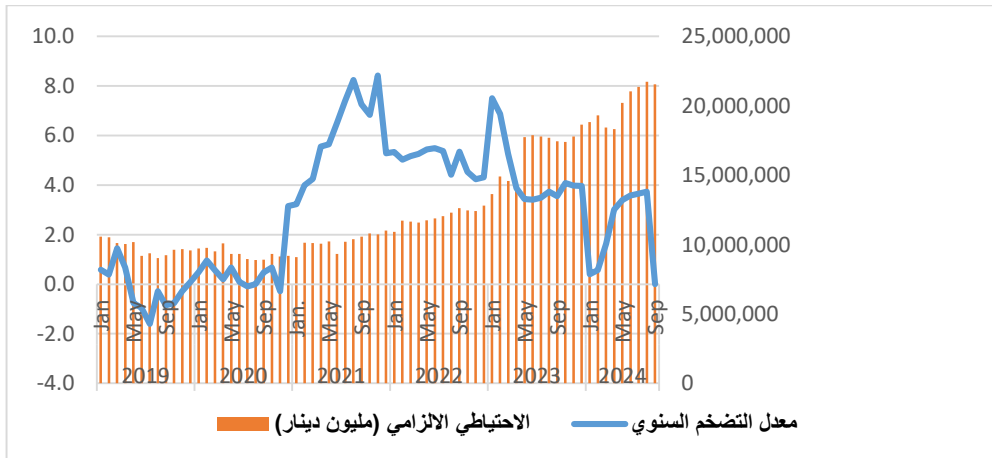
الشكل (1) يبين بوضوح عدم وجود أي تأثير لسعر السياسة على معدل التضخم، وذلك لثبات سعر السياسة لفترة طويلة، الذي تمت زيادته من 4% إلى 7.5% في شهر حزيران 2023. كما تشير البيانات إلى أن سعر السياسة لم يتم عكسه على الأدوات المالية للبنك المركزي العراقي، إذ إن حوالات البنك وشهادات الإيداع الإسلامي بجانب تسهيلات الإيداع كانت تحدد بأسعار فائدة لم تتجاوز 3% خلال المدة 2019 لنهاية عام 2022. ومن أجل السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة عام 2023 بدأت زيادة أسعار الفائدة على الأوراق المالية للبنك المركزي لتصل إلى 6% ومن ثم إلى 7.5% منذ منتصف عام 2023، الذي يعد الحالة المثلى التي يتطابق بها سعر السياسة مع أسعار الفائدة على الأوراق المالية، التي يصدرها البنك المركزي لإدارة السيولة المحلية.



الشكل (1) العلاقة بين سعر السياسة ومعدل التضخم

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي والموقع الإحصائي.

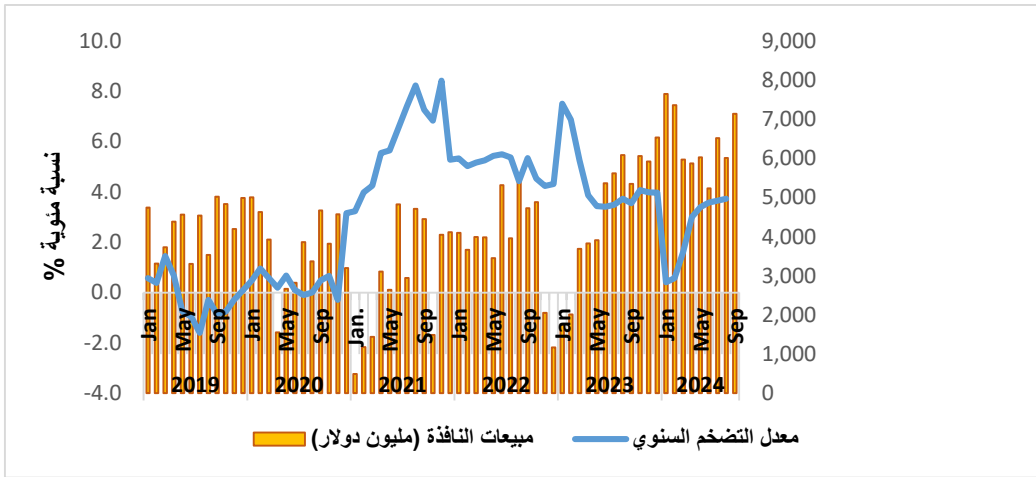
كما يكشف الشكل (2) العلاقة بين حجم الاحتياطي القانوني ومعدل التضخم في العراق للمدة 2019-2024، الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ إن زيادة حجم الاحتياطي القانوني منذ عام 2023 ناتج عن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني من 15% إلى 18% في عام 2023⁽¹¹⁾، فضلاً عن الاتجاه العام لزيادة حجم الودائع، التي ارتفعت من نحو 82 ترليون دينار عام 2019 إلى نحو 130 ترليون دينار عام 2024⁽¹²⁾.



الشكل (2) الاحتياطي القانوني ومعدل التضخم

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي والموقع الإحصائي.

يلحظ من الشكل (3) العلاقة الوثيقة بين معدل التضخم وتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي عن طريق تلبية الطلب على الدولار بواسطة نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، إذ يلحظ ارتفاع معدلات التضخم مع انخفاض مبيعات النافذة في بداية عام 2021 التي تزامنت مع تغيير سعر الصرف في نهاية عام 2020، وكذلك الحال في بداية العام 2023 الذي شهد تغييراً لسعر الصرف تجاه زيادة قيمة الدينار العراقي، في حين أن استمرار الزيادة في مبيعات النافذة رافقها انخفاض في معدلات التضخم، وكما موضحة في أثناء العام 2024، وكل هذا يشير إلى أهمية سعر الصرف كمثبت اسمي لمعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.



الشكل (3) مبيعات النافذة ومعدل التضخم

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي والموقع الإحصائي.

4. فاعلية السياسة النقدية في ظل جهود التخلي عن الدولار، وتتضمن:

أ. التخلي عن الدولار في العراق De-Dollarization in Iraq: أول عملية تخلي عن الدولار de-dollarization رسميًا في العراق كانت عام 2010 حينما تم تحويل أسعار المكالمات وكارتات الهاتف النقال من الدولار إلى الدينار العراقي، وباتت أسعار المكالمات المحلية والخارجية تسعر بالعملة الوطنية، أما البداية الحقيقية للتخلي الرسمي عن الدولار، وتعزيز التعامل بالعملة الوطنية جاءت استنادًا إلى المقترحات والقرارات الآتية:

- **مقترح البنك المركزي العراقي:** اقترح البنك المركزي العراقي إلى المجلس الوزاري للاقتصاد في تاريخ 2022/12/19، الذي تضمن المقترحات الآتية:
 - اتخاذ قرار ملزم يمنع تسوية المعاملات المحلية بالعملة الأجنبية.
 - اعتماد التسعير والتوثيق والدفع بالعملة الوطنية (الدينار العراقي).
 - إن البنك المركزي العراقي يمتلك احتياطات كبيرة وكافية تؤدي إلى استقرار قيمة العملة الوطنية.
- **قرار مجلس الوزراء المرقم (23026) لسنة 2023:** صدور قرار مجلس الوزراء المرقم (23026) لسنة 2023 المبلغ إلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة والمبلغ بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش.ز.ل/1/10/1/إعمام/1737) في 2023/1/11 المتضمن الآتي:
 - إلزام الجهات الحكومية جميعًا ببيع السلع والخدمات كلها في داخل العراق بالدينار العراقي بسعر صرف الدولار المقرر من البنك المركزي العراقي، البالغ للمستفيد النهائي (1470) دينارًا للدولار الواحد.
 - يشمل ما جاء في الفقرة (1) المذكورة أنفًا مبيعات السلع والخدمات من القطاع الخاص، لا سيما مكاتب الخطوط الجوية الوطنية والأجنبية، والوكالات التجارية باختصاصاتها وتعاملاتها جميعها، وشركات الاتصالات والإنترنت، ومبيعات المجمعات الاستثمارية السكنية والتجارية، والتأكيد أن تكون أسعار السلع والخدمات بالدينار العراقي على أساس احتساب سعر صرف الدولار المقرر من البنك المركزي العراقي.
 - يقوم البنك المركزي العراقي ببيع الدولار للجهات المذكورة في الفقرة (2) بالسعر المقرر من البنك المركزي بسعر بيع الدولار للمصارف العراقية، أي (1460) دينارًا للدولار للحالات، و (14550) دينارًا للدولار الواحد لتغطية الاعتمادات المستندية، على أن يقدم طلبًا إلى نافذة بيع العملة الأجنبية وتعهد بالبيع بالدينار العراقي، ويعلن عن ذلك في المواقع الرسمية للجهات المعنية، مع إعلان واضح في منافذ البيع.

○ يقوم البنك المركزي العراقي بإصدار آلية سهلة خلال أسبوع واحد عمل بدءاً من تأريخ إصدار هذا القرار، يتمكن من خلالها القطاع الخاص المبين في الفقرتين (2،3) المذكور آنفاً، الحصول على الدولار بالسعر الرسمي للبنك المركزي، كما يقوم البنك بتأمين حوالات القطاع الخاص إلى خارج العراق بالسعر الرسمي لسد التزاماتهم الخارجية.

• **تعليمات البنك المركزي في تأريخ 2023/1/25:** استجابة لقرار مجلس الوزراء المذكور آنفاً المرقم (23026) لسنة 2023، قام البنك المركزي بإعداد تعليمات تمويل التجارة الخارجية، وتسوية المعاملات الخارجية بالعملة الأجنبية بموجب كتابه المرقم (304/5/6) في 2023/1/25.

• **كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش.ز.ل/1/10/إع/17589) في 2023/4/18:** تضمن كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المذكور آنفاً الموجه إلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة تأكيداً على قرار مجلس الوزراء رقم (23026) لسنة 2023 لتعزيز الثقة بالدينار العراقي، وتنظيم سوق النقد بما يضمن استقرار المستوى العام للأسعار، الذي تضمن الآتي:

- يكون استيفاء الضرائب والرسوم الحكومية كافة بالدينار العراقي.
- يكون استيفاء التأمينات الخاصة بالعقود الحكومية المبرمة كافة بالدولار الأمريكي (إن وجدت)، وبضمنها تأمينات أو مبالغ خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية الداخلية أو الكفالات المصرفية بالدينار العراقي، وبسعر الصرف الرسمي للبنك المركزي العراقي بواقع (1320) ديناراً لكل دولار.
- تكون رواتب العاملين كافة في العراق (عراقيين وأجانب) الذين يعملون لمصلحة شركات عراقية أو أجنبية داخل العراق بالدينار العراقي على وفق سعر الصرف الرسمي المذكور آنفاً، ويستثنى من ذلك موظفو البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

○ تكون أجور الجامعات والمدارس ورياض الأطفال والمستشفيات الأجنبية ومبيعات السلع والخدمات من القطاع الخاص في العراق جميعها بالدينار

العراقي على وفق سعر الصرف الرسمي، وبإمكان الأجانب العاملين في هذه المؤسسات تحويل رواتبهم شهرياً إلى بلدانهم من خلال وكلاء شركات التحويل المالي بالسعر الرسمي البالغ (1320) ديناراً لكل دولار.

• **قرار مجلس الوزراء رقم (23545) لسنة 2023:** صدر قرار مجلس الوزراء المذكور آنفاً والمرقم (23545) لسنة 2023 المبلغ إلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش.ز.ل/1/10/إع/46578) في 2023/10/1 المتضمن الآتي:

○ الالتزام بأن تكون عقود الدولة المنفذة جميعها داخل العراق بالدينار العراقي، عدا ما يفتح بها اعتماد مستندي خارجي، فتكون بحسب الاتفاق بين الطرفين، ولقيمة الاعتماد المستندي فقط.

○ حصر وزارة التخطيط عقود الدولة السابقة جميعها التي جرى التعاقد عليها بعملة الدولار الأمريكي، عدا التي قد فتح اعتماد مستندي خارجي بها، وإعداد جدول بها يرسل إلى وزارة المالية، والبنك المركزي العراقي بمبالغ هذه العقود المستحقة على أن تحدد وزارة التخطيط الحد الأعلى شهرياً الواجب على البنك المركزي صرفه بالدولار الأمريكي وفقاً لما يأتي من مستحقات من جهات التعاقد، ويصرف البنك المركزي العراقي هذه المستحقات بسعر صرف (1320) ديناراً لكل دولار أمريكي تودع في حساب وزارة المالية لتغطية الدفعات الشهرية لتسديد هذه العقود بحسب ذرات العمل وأوامر إطلاق الصرف المستوفية لضوابط الإطلاق.

○ فيما يتعلق بالمقترضين العراقيين من المصارف الحكومية (ومن ضمنها المصرف العراقي للتجارة) بعملة الدولار الأمريكي، تلتزم هذه المصارف باستيفاء قروضها بسعر صرف (1320) ديناراً لكل دولار أمريكي من المقترض، على أن يصرف البنك المركزي العراقي هذه القروض بالدولار الأمريكي، تسدد للمصرف المقرض، ويسري هذا الإجراء على القروض التي صرفت قبل إصدار هذا القرار حصراً.

• كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (م.م/1/260) في 2023/10/16: تضمن الكتاب المذكور آنفاً توضيحاً للفقرة (3) قرار مجلس الوزراء آنف الذكر المرقم بـ (23545) لسنة 2023، الذي تضمن الآتي:

○ تلزم المصارف باستيفاء قروضها الممنوحة سابقاً بعملة الدولار بسعر الصرف الرسمي البالغ (1320) ديناراً لكل دولار من المقترض، على أن يقوم البنك المركزي العراقي بتعزيز حسابات المصارف بالدولار لأغراض التحويل الخارجي وبسعر الصرف الرسمي وحسب حاجتها لذلك، ويسري هذا الإجراء على القروض التي صرفت قبل إصدار هذا القرار.

• كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان، المرقم (ش.ز.ل/1/10/1/إعمام/54726) في 2023/11/9: المتضمن قرار مجلس الوزراء رقم (23639) الذي اعتمد طلب البنك المركزي بموجب كتابه المرقم (م.م/1/260) في 2023/10/16 المذكور آنفاً.

• كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان المرقم (ش.ز.ل/1/10/1/إعمام/57001) في 2023/11/21: المتضمن التأكيد على قراري مجلس الوزراء (23545) و (32639) لسنة 2023 المذكورين آنفاً.

• قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم (6) لسنة 2024 المتضمن الآتي:

○ يُسمح للمقترضين من المصارف الخاصة والحكومية بالعملات الأجنبية التسديد بالدينار العراقي، وبحسب سعر الصرف الرسمي المقرر من البنك المركزي العراقي، على أن يعزز البنك المركزي العراقي حسابات المصارف بالدولار لأغراض التحويل الخارجي وبسعر الصرف الرسمي بحسب حاجتها لذلك أو التسديد بعملة الإقراض نفسها، ويسري هذا القرار على القروض التي صرفت قبل 2024/1/1.

○ يُسمح للمصارف بمنح القروض بالعملات الأجنبية للمقترضين الذين لديهم إيرادات بالعملات الأجنبية كافية لتسديد مبلغ القرض بالعملة ذاتها.

ب. فاعلية السياسة النقدية: على الرغم من استمرار الطلب على العملة الأجنبية النقدية للأغراض المختلفة (المعاملات، والتحوط، والمضاربة)، وتزايد فجوة سعر الصرف في السوق السوداء؛ مما أثر في مستوى التضخم الذي وصل نحو 7.5% في بداية عام 2023 في ظل تقييد قدرة البنك المركزي العراقي على التدخل في سوق الصرف الأجنبي بعد تطبيق عمل المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية، إلا أن الإجراءات المذكورة في الفقرة المذكورة آنفاً أسهمت إلى حد ما بتقليل حالة الدولار في الاقتصاد العراقي الحقيقي، ولكنها للأسف غير قابلة للقياس على الرغم من ملاحظة قيام معظم أصحاب المتاجر والمحلات والمجمعات السكنية بتسعير السلع والخدمات بالدينار العراقي، وعن طريق المتابعة المستمرة من الأجهزة الأمنية ذات العلاقة، أما الدولار في القطاع المصرفي فقد انخفضت هي الأخرى خلال العامين 2023-2024 مقارنة بالعام 2022 والموضحة في الجدول (1) من هذه الدراسة.

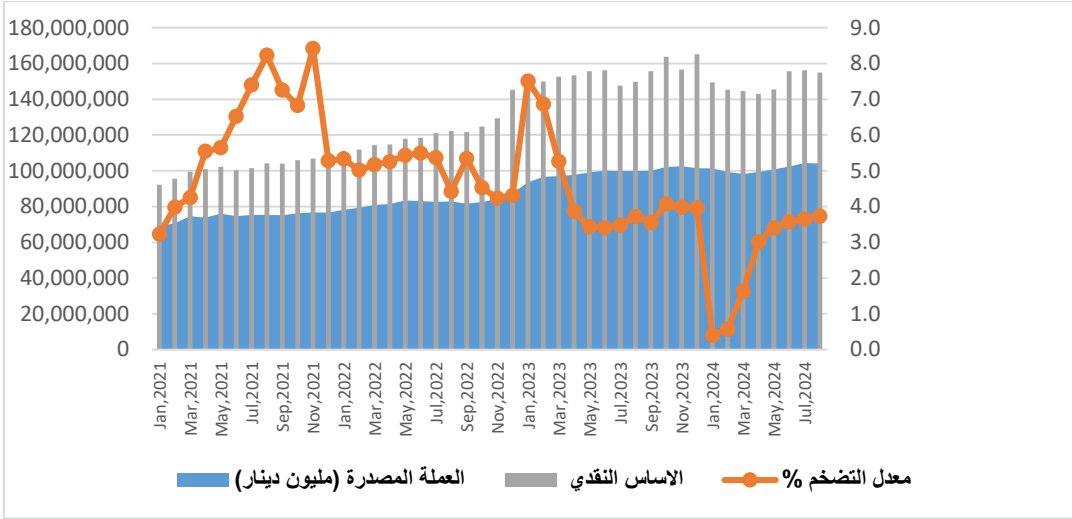
خلال العام 2023 وبعد انتظام عمل المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية، واستعادة البنك المركزي العراقي قدرته على التدخل في سوق الصرف الأجنبي، وتقييم السيولة المحلية الفائضة؛ بدأ استقرار سعر الصرف، لا سيما بعد تخفيضه رسمياً في شهر شباط 2023 من 1450 ديناراً للدولار إلى 1300 دينار للدولار، ومن ثم انخفاض معدل التضخم إلى 4% نهاية عام 2023.

رافق الإجراءات المذكورة آنفاً قيام البنك المركزي العراقي باتباع سياسة نقدية انكماشية مغايرة للسياسة المالية ذات الطابع التوسعي عن طريق زيادة سعر السياسة من 4% إلى 7.5% منذ شهر حزيران 2023 وربط هذا السعر بوصفه عائداً على حوالات البنك المركزي وشهادات الإيداع الإسلامي ذات الأجل 14 يوماً التي صدرت في الشهر ذاته.

على الرغم من بقاء فجوة سعر الصرف في السوق السوداء أعلى من المستوى المقرر له $+2\%$ الذي لم ينزل عن عتبة الـ (1500) دينار للدولار الواحد خلال العامين 2023-2024، إلا أن معدل التضخم استمر بالانخفاض ليصل إلى 3.7% كما في شهر تشرين الأول 2024، وهذه المدة الزمنية المهمة في التاريخ النقدي للعراق، يلحظ انفصلاً إثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار ومعدل التضخم؛ بسبب استمرار البنك المركزي بتقييم السيولة المحلية الفائضة، وتوفير العملات الأجنبية للمستوردين بالسعر الرسمي وبمبيعات دولارية يومية تبلغ نحو

250 مليون دولار، وتفعيل أداة عمليات السوق المفتوح عن طريق إصدار حوالات البنك المركزي وشهادات الإيداع الإسلامي بأجل 14 يومًا وبمعدل فائدة مجزي بلغ 7.5%، ما أسهم⁽¹³⁾ بسحب السيولة الفائضة بدلًا من البحث عن المضاربة بالعمالات الأجنبية، وتعزيز الدولار، وانخفاض مستوى الدولار في الاقتصاد العراقي، مع وجود التزام حكومي وسياسي تجاه تعزيز الثقة بالدينار العراقي.

أسهمت أدوات البنك المركزي بإدارة السيولة النقدية عن طريق جذب مبالغ كبيرة إلى داخل البنك المركزي، إذ تكشف البيانات إلى انخفاض حجم العملة المصدرة من نحو 102 ترليون دينار كما في تشرين الأول 2023 إلى نحو 100 ترليون دينار، كما في شهر أيار 2024، فضلًا عن ذلك فإن الأساس النقدي M0 انخفض هو الآخر من نحو 163 ترليون دينار كما في تشرين الأول 2023 إلى نحو 145 ترليون دينار كما في أيار 2024، وفي الوقت ذاته انخفض معدل التضخم من 4.1 كما في تشرين الأول 2023 إلى 3.1 كما في أيار 2024 وكما موضح بالشكل (4). هذه المؤشرات تؤكد مرة أخرى أن جهود النقل من الدولار، وتعزيز الثقة بالدينار العراقي (العملة الوطنية) قد أتت أكلها عن طريق فك الارتباط القوي بين تأثير سعر الصرف في السوق السوداء ومعدل التضخم لصالح دور أدوات السياسة النقدية التقليدية، ومنها سياسة السوق المفتوح المعبر عنها بتفعيل أداة سعر السياسة وربطها المباشر بالفائدة/العائد على الأوراق المالية التي تصدر عن طريق البنك المركزي العراقي لإدارة السيولة، وضمان استقرار معدل التضخم.

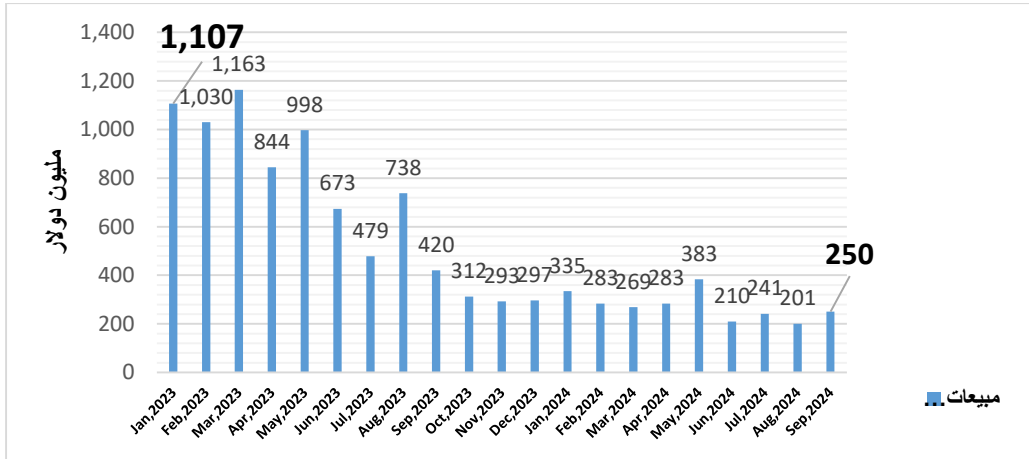


الشكل (4) العملة المصدرة والأساس النقدي ومعدل التضخم.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي والموقع الإحصائي.

كما يكشف الشكل (5) انخفاض السحوبات النقدية (المبيعات النقدية) لعملة الدولار عن طريق البنك المركزي والمخصص لتلبية متطلبات المسافرين، الذي جاء تماشيًا مع جهود الحكومة والبنك المركزي بالتخلي عن الدولار، فضلًا عن تشجيع المسافرين على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني عند السفر بدلًا من شراء الدولار النقدي من الأسواق السوداء وبهامش كبير.

نستنتج مما تقدم أن نجاح تقليل الدولار، وتعزيز الثقة بالدينار العراقي بجانب تفعيل أحد أهم أدوات السياسة النقدية التقليدية، وهي (سعر السياسة)، وجعله مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا مع أسعار الفائدة/ العائد على الأوراق المالية، التي يصدرها البنك المركزي العراقي لتنظيم وإدارة السيولة المحلية، جعل السلطة النقدية قادرة على استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية في إدارة السيولة المحلية، على الرغم من استمرار أهمية دور سياسة التعقيم، التي لا يمكن الاستغناء عنها حاليًا؛ بسبب طبيعة الاحتكار شبه المطلق للعملة الأجنبية من الحكومة العراقية، الناتج عن إيرادات النفط، وعدم كفاية المصادر الأخرى لدخول الدولار إلى الاقتصاد العراقي.



الشكل (5) السحوبات النقدية للدولار المخصص للمسافرين عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي والموقع الإحصائي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تحديات الدولة على الاقتصاد المحلي: تشكل ظاهرة الدولة عائقاً كبيراً أمام الاقتصاد المحلي والقطاع المالي، إذ تُضعف قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها التشغيلية.
2. نمو الدولة في العراق: ظهرت الدولة في العراق منذ تسعينيات القرن الماضي، وتوسعت خلال العقدين الماضيين مع السماح باستخدام العملات الأجنبية في الودائع والقروض، وفي تسعير السلع والخدمات محلياً بالدولار الأمريكي.
3. جهود الحكومة والبنك المركزي: في عامي 2023 و 2024، اتخذت الحكومة والبنك المركزي خطوات مهمة لتعزيز الثقة بالدينار العراقي، وتقليل الاعتماد على الدولار، مثل تنظيم التعاملات بالدينار، وتعزيز دور العملة الوطنية.
4. قيود الدولة على السياسة النقدية: أثرت الدولة في فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية، مما اضطر البنك المركزي للاعتماد على استقرار سعر الصرف أداة غير تقليدية للتحكم في التضخم.

5. تحسن فاعلية السياسة النقدية: ساعد انخفاض مستوى الدولة في العراق على استعادة فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية، لا سيما عمليات السوق المفتوحة عبر إصدار أدوات مالية قصيرة الأجل.

ثانياً: التوصيات

1. الحد من ظاهرة الدولة يعزز استقرار الاقتصاد المحلي، ويقلل من تأثير تقلبات أسعار الصرف على معدل التضخم بشكل ملحوظ.
2. مواصلة تنفيذ التدابير الوقائية الرامية إلى تقليل استخدام العملات الأجنبية في التعاملات المحلية، وتعزيز الاعتماد على العملة الوطنية.
3. استمرار البنك المركزي العراقي في إصدار أدوات مالية تهدف إلى إدارة السيولة المحلية، مع التركيز على تعزيز قيمة الدينار العراقي، وتشجيع مدخرات القطاع الخاص.
4. الإبقاء على سياسة التعقيم النقدي كجزء من استراتيجيات البنك المركزي في ظل الهيمنة الحكومية على مصادر الدولار، والاستفادة من الاحتياطات الأجنبية الكبيرة المتاحة لتلبية احتياجات القطاع الخاص من العملة الأجنبية، مما يقلل من المضاربة، ويعزز الثقة بالدينار العراقي.
5. تقوية إمكانيات البنك المركزي العراقي في التحكم بعرض النقد أداة وسيطة للسياسة النقدية، وذلك باستخدام مجموعة متنوعة من أدوات السياسة النقدية لدعم العملة الوطنية، وتعزيز استقرارها.

المصادر

- (1) صدر قانون رقم (52) لسنة 1988 الموسوم (حق العراقيين الاستيراد بدون تحويل خارجي وفق منهاج الاستيراد للدولة)، وسمح بالاستيراد بدون تحويل خارجي، وأشار في المادة خامساً منه "تمنع المساءلة القانونية عن مصدر التمويل للاستيراد بدون تحويل خارجي استثناءً من أحكام القوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الشأن". متوفر على الموقع الآتي: تأريخ الزيارة 2023/10/23.
<http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/7432.html>
- (2) مقابلة مع وليد عيدي عبد النبي بتاريخ 2023/8/24.
- (3) المصدر السابق نفسه.
- (4) البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف، بيانات غير منشورة.
- (5) المصدر السابق نفسه.
- (6) Patricia Alvarez-Plata and Alicia García-Herrero (2007)' To Dollarize or De-dollarize: Consequences for Monetary Policy, German Institute for Economic Research, Discussion Papers No. 842 p 7. Access on 8/11/2024.
- (7) لبنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية سنوات مختلفة.
- (8) Chan Hang Saing (2020), Monetray Policy in Small Open and Dollarized Economy: An Experince of Cambodia, in "The Distributional Impact of Monetary Policy in SEACEN" Edited by Maria Teresa Punzi, The South East Asian Central Banks (SEACEN) Research and Training Centre, available at: <https://www.seacen.org/publication-research.php?pid=702001-100467>, visit on 10/11/82024.
- (9) Patricia Alvarez-Plata and Alicia García-Herrero (2007), p 22.
- (10) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2023، ص18.
- (11) البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2023، ص19.
- (12) البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.
- (13) على الرغم من قرار إيقاف العمل بالحوالات وشهادات الإيداع الإسلامي لأجل 14 يوماً الصادرة عن البنك المركزي العراقي في شهر حزيران 2024 وبسعر فائدة 7.5%، إلا أنه تم استئناف العمل بها بدءاً من شهر تشرين الثاني 2024 وبأجلين، الأول 14 يوماً بسعر فائدة 4% والثاني، لأجل 6 أشهر بمعدل فائدة 5.5%.